الأمم المتحدة

E/CN.17/2013/3/Add.3

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
28 February 2013
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة العشرون

١٦-١٧ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير الاجتماع الإقليمي المعني بحالة التنفيذ في أفريقيا

مقدمة

١ - عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المشار إليه باسم ”ريو +٢٠“، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل. وكان الهدف من المؤتمر هو ضمان تجدد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز وثغرات التنفيذ والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. وركز المؤتمر على موضوعين: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٢ - ودعت الجمعية العامة الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى التحضير للمؤتمر على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، وشجعت المجموعات الكبرى كافة على أن تشارك بهمة في كل مراحل العملية التحضيرية. وفي هذا السياق، واعترافا بالدور الهام الذي تؤديه لجان الأمم المتحدة الإقليمية في سد الفجوة بين الاتفاقات المبرمة على المستوى العالمي والأولويات المحددة والإجراءات المتخذة على المستوى الوطني، دعت الجمعية إلى تحويل الاجتماعات الإقليمية المعنية بحالة التنفيذ التي تنسقها اللجان الإقليمية تحضيرا لدورات لجنة التنمية المستدامة إلى اجتماعات تحضيرية إقليمية للمؤتمر.

٣ - ونتج عن المؤتمر الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)] التي جدد فيها رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى التزامهم بالتنمية المستدامة وبكفالة تهيئة

(١) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

280313 270313 13-24914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تهيئة مستقبل مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا لصالح كوكبنا ولصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وتمشيا مع قرار الجمعية العامة هذا، قادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العملية التحضيرية الإقليمية الأفريقية للمؤتمر، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي في شراكة مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان الهدف من تلك العملية دعم البلدان الأفريقية في التعبير بشكل جماعي في المؤتمر عن شواغلها وأولوياتها وكفالة أن تنعكس تلك الشواغل والأولويات بشكل واف في نتائج المؤتمر. وكان هدفها أيضا تعزيز آليات التشاور الإقليمية من أجل دعم تنفيذ نتائج المؤتمر.

٤ - وعقب المؤتمر، تقرر أن تعقد الدورة العشرون للجنة التنمية المستدامة في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٣ وأن تركز المداولات على نتائج المؤتمر. وسوف يستعان بالوثيقة الختامية لتلك الدورة في عمليات الجمعية العامة الخاصة بمتابعة النتائج. وفي هذا الصدد، طُلب إلى اللجان الإقليمية عقد اجتماعات إقليمية معنية بحالة التنفيذ تحضيرا للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة. وفي منطقة أفريقيا، شكلت دورات لجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا منذ عام ٢٠٠٥، منتديات للاجتماعات الإقليمية المعنية بحالة التنفيذ في أفريقيا. وفي هذا السياق، وفرت الدورة الثامنة للجنة، المعقودة في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، منتدى للاجتماع الإقليمي المعني بحالة التنفيذ في أفريقيا توطئة للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة. ونظمت الاجتماعَ المذكور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٥ - وركزت مداولات الاجتماع على النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي ستناقش في الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة، وهي: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ ووسائل التنفيذ؛ (تمويل التنمية المستدامة؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ وتنمية القدرات)؛ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى هذه المسائل، نظر الاجتماع في نتائج أخرى اعتُبرت مهمة بالنسبة لأفريقيا، مثل الالتزامات الطوعية التي تكمل وسائل التنفيذ التقليدية، وبرنامج متعلق بالتدابير الرامية إلى تكملة الناتج المحلي الإجمالي، والاقتصاد الأخضر، والقسم الخاص بأفريقيا من الوثيقة الختامية. وفي سياق هذه النتائج، ناقش الاجتماع أيضا جوانب ذات صلة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦ - ويشكل النص التالي الوثيقة الختامية للاجتماع الإقليمي المعني بحالة التنفيذ في أفريقيا المعدة من أجل عمليات متابعة نتائج المؤتمر، بما في ذلك الدورة العشرون للجنة التنمية المستدامة. وهو يمثل الإسهام الجماعي لأفريقيا في تلك الدورة وفي الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ويعتبر وثيقة قابلة للتنقيح والزيادة سيجرى، بالتشاور مع مكتب الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، والممثلين الدائمين الأفارقة في أديس أبابا، ومنسق مجموعة أفريقيا في نيويورك، تضمينها ما استجد من معلومات وتطورات في هذا الصدد خلال الفترة ما بين اعتمادها وانعقاد الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة. وستقدم في المنتديات الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الدورة العادية العشرون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، والاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر مفوضية الاتحاد الأفريقي الخاص بوزراء الاقتصاد والمالية، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الديباجة

نحن، ممثلو الدول الأعضاء الأفريقية، وقد تشاورنا مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية:

وقد اجتمعنا في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في إطار الاجتماع الإقليمي المعني بمتابعة حالة التنفيذ في أفريقيا من أجل التحضير للدورة العشرين للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛

وإذ نشير إلى الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف باسم ”مؤتمر ريو +٢٠“، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وهي الالتزامات التي تتجسد في الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“؛

وإذ نشير أيضا إلى أن المؤتمر اعترف بأن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي وهدف شامل رئيسي من أهداف التنمية المستدامة، **وإذ نثني** في هذا الصدد على التزامه بالقضاء على الفقر، والتصدي لانعدام الأمن الغذائي، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل والعادل، والتنمية الاجتماعية وكفالة حماية البيئة.

وإذ نرحب بالتزام المؤتمر بتعميم مراعاة التنمية المستدامة على المستويات كافة عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإقرار بالصلات التي تربط بينها؛

وإذ نرحب أيضا بتأكيد المؤتمر مجددا الالتزام بالتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

وإذ نشيد بالمؤتمر لإعادة تأكيده مبادئ ريو، لا سيما مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته، وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٤]؛

وإذ نعرب عن التقدير للمؤتمر لاعترافه بالدور الحيوي الذي تؤديه المجموعات الرئيسية كافة، بمن فيها النساء والأطفال والشباب، والسكان الأصليون، والمزارعون، والعمال، والنقابات العمالية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز التنمية المستدامة؛

وإذ نعرب أيضا عن التقدير للشراكة القائمة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والدور الذي تؤديه في دعم البلدان الأفريقية في التعبير بشكل جماعي عن شواغلها وأولوياتها في المؤتمر، وفي كفالة انعكاس هذه الشواغل والأولويات بشكل واف في نتائج المؤتمر؛

نعيد تأكيد أن للهيئات الحكومية والتشريعية بمستوياتها كافة دورا رئيسيا في تعزيز التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نطلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشركاء الآخرين مواصلة وتكثيف الجهود فيما يتعلق بتوفير الدعم اللازم لعملة التيسير والتنسيق بما يكفل فعالية تنفيذ نتائج المؤتمر، ويدعم جهود التنمية المستدامة في أفريقيا؛

نعتمد بذلك هذه الوثيقة الختامية بصيغتها التالية:

---

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

هيئات التنمية المستدامة

ألف – الصعيد العالمي

١ – ترحب أفريقيا باعتراف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بوجوب اتساق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة مع مبادئ ريو لعام ١٩٩٢، واستناده إلى جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وتعيد المنطقة التأكيد على ضرورة ألا يكون الإطار غاية في حد ذاته، بل ينبغي ربطه بتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي). وفي هذا الصدد، تؤكد المنطقة على ضرورة تجنب التداخل في الولايات المؤسسية، وعلى دور المؤسسات والاستراتيجيات الفعالة وأهمية وجودها، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وعلاوة على ذلك، ترى المنطقة أنه من المناسب ضمان وجود روابط فعالة فيما بين العمليات المؤسسية العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية بناء على مبدأ التفويض للجهة الأقرب والأكثر محلية.

المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة

٢ – تعتبر أفريقيا المنتدى السياسي الرفيع المستوى بمثابة منتدى لوضع السياسات وصنع القرارات بشأن المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، ترحب أفريقيا بإنشائه الوشيك كمنتدى سياسي حكومي دولي رفيع المستوى يقوم، في جملة أمور، بتوفير القيادة السياسية والتوجيه وتقديم التوصيات في مجال التنمية المستدامة؛

٣ – وسيتخذ المنتدى السياسي الرفيع المستوى القرارات المتعلقة بالسياسات في سياق أدائه المهام التالية:

(أ) توفير القيادة السياسية والتوجيه وتقديم التوصيات في مجال التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بصورة كلية شاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات؛

(ج) توفير منبر نشط لإجراء الحوارات بشكل منتظم وتقييم الأوضاع ووضع الخطط للنهوض بالتنمية المستدامة؛

(د) وضع خطة حيوية مركزة عملية المنحى تكفل إيلاء الاعتبار الواجب للفرص والتحديات الجديدة والمستجدة في مجال التنمية المستدامة؛

(هـ) متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتطبيق مفهوم التنمية المستدامة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة و، حسب الاقتضاء، الوثائق الختامية التي صدرت في هذا الصدد عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة بما فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، وكذلك وسائل تنفيذ تلك الالتزامات كل على حدة واستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد.

٤ - ويجب أن تضمن الطرائق التشغيلية للمنتدى وجود روابط فعالة مع الهيئات ذات الصلة من المستوى الإقليمي إلى المستوى المحلي. وينبغي أن تستند هذه الروابط إلى مبدأ التفويض للجهة الأقرب والأكثر محلية نظرا لأهميته في ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات العالمية للتنمية المستدامة من خلال إجراءات ونتائج ملموسة على الصعيدين الوطني والمحلي.

الشكل والمسائل التنظيمية

٥ - تقترح أفريقيا أن يكون للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الشكل والجوانب التنظيمية التالية:

(أ) أن يتألف من رؤساء الدول والحكومات وممثلين رفيعي المستوى؛

(ب) أن ينعقد مرة كل ثلاث سنوات لمدة يومين في بداية دورات الجمعية العامة؛

(ج) أن تسبقه اجتماعات تحضيرية للخبراء التقنيين لمدة ثلاثة أيام، وأن يكون مدعوما بمدخلات وتقارير أصحاب المصلحة المعنيين؛

(د) أن تكون له أمانة قوية من شأنها، في جملة أمور، أن تدعم وظيفته المتمثلة في ضمان التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(هـ) أن يترأسه رئيس الجمعية العامة وأن تتخذ نتائجه شكل إعلان تعتمده الجمعية العامة؛

(و) أن يستفيد من مساهمة ومدخلات جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

باء - الصعيدان الإقليمي ودون الإقليمي

١٢ - تشيد أفريقيا بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لاعترافه بالدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الإقليمية والمؤسسات دون الإقليمية في العمل على تحقيق التنمية المستدامة على

هذين الصعيدين، بما في ذلك إقامة روابط فعالة بين المؤسسات على الأصعدة العالمي والوطني والمحلي. ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر قد أكد، في جملة أمور، على أن المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية والمكاتب دون الإقليمية التابعة لها، تضطلع بدور هام في العمل على تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وشدد على ضرورة دعم هذه المؤسسات. وفي منطقة أفريقيا، دأبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة، على تنظيم الاجتماعات المعنية بحالة التنفيذ في أفريقيا في إطار التحضير لدورات لجنة التنمية المستدامة، وحققت نتائج باهرة في هذا الصدد. ومن ثم ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية الاستفادة من هذه الخبرة من أجل تيسير اجتماعات التشاور وعمليات رصد وتقييم وتوسيع نطاق تنفيذ البلدان للالتزامات التي قطعتها على نفسها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

١٣ - وفي ضوء ما سبق، تتقدم أفريقيا بالتوصيات التالية:

(أ) ينبغي تطوير الاجتماعات الإقليمية المعنية بحالة التنفيذ في أفريقيا لكي تصبح منتديات سياسية إقليمية رفيعة المستوى للتنمية المستدامة، ولكي تُشكِّل فروعا إقليمية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. وينبغي الاستفادة في ذلك من الخبرة القيمة التي تم اكتسابها في مجال عقد الاجتماعات الإقليمية آنفة الذكر؛

(ب) ينبغي أن تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المنتدى السياسي الإقليمي لأفريقيا في إطار الإعداد لجلسات المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، وبالتعاون مع الشركاء المعنيين. وفي معرض القيام بذلك، ينبغي طرح برنامج قوي يكفل بشكل واف تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

(ج) تعزيزا للمشاركة في المنتدى السياسي الإقليمي لأفريقيا، ينبغي أن تنخرط مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية على نحو أكثر فعالية في إعداد تقارير الاستعراضات الإقليمية ودون الإقليمية بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك في تنظيم المنتديات السياسية الإقليمية لأفريقيا؛

(د) ينبغي أن تكفل الأعمال التحضيرية للمنتديات السياسية الإقليمية لأفريقيا والمشاركة فيها التنسيق الكافي في ما بين وفود الدول الأعضاء التي يجرى تشجيعها على أن

تضم إلى وفودها ممثلين من العواصم، وممثلين من البعثات الأفريقية في أديس أبابا، ومن المجموعة الأفريقية في نيويورك. وينبغي أيضا دعوة ممثلي المجموعات الرئيسية إلى المشاركة. فمن شأن ذلك أن يكفل إرساء عملية قوامها الاستنارة والتنسيق الجيد والمشاركة، والربط على نحو فعال بين العمليات المضطلع بها على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي والعالمي؛

(هـ) ينبغي أن تنظم المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، بالتعاون مع الهيئات الأخرى ووكالات الأمم المتحدة العاملة على الصعيد دون الإقليمي، اجتماعات استعراض تستضيء بتقارير اجتماعات الاستعراض دون الإقليمية، التي ينبغي أن تستضيء بدورها بتقارير اجتماعات الاستعراض الوطنية. وينبغي أن تصب تقارير اجتماعات الاستعراض دون الإقليمية ونتائجها في التقارير المعدة على صعيد قارة أفريقيا وفي المنتديات السياسية الإقليمية؛

(و) ينبغي أن تعمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكفالة إجراء العمليات وإرساء الروابط على الأصعدة الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي تبعا لما هو مبين أعلاه في هذا الصدد؛

(ز) ينبغي أن تُتخذ، تمشيا مع نتائج المؤتمر، إجراءات ملموسة لتدعيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكاتبها دون الإقليمية بهدف تعزيز ما تقدمه من دعم إلى البلدان الأفريقية سعيها إلى تحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك بناء القدرات من أجل تيسير تعميم مراعاة تلك الأهداف، وإجراء تقييمات متكاملة، وعمليات الرصد والتقييم وتوفير منابر تشجع على تبادل الخبرات وإقامة شبكات معرفية؛

(ح) ينبغي لآلية التنسيق الإقليمية التابعة لوكالات الأمم المتحدة التي تدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وفروعه دون الإقليمية أن تعزز دورها دعما لاتباع نهج منسق ومتسق في تقديم دعم الأمم المتحدة إلى أفريقيا في سياق تنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتنمية المستدامة وكفالة ربطها فعليا بالعملية المتصلة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على الصعيد الوطني؛

(ط) بالنظر إلى ما يمكن أن يترتب على كفالة إنجاز عمليات فعالة جيدة التنسيق على مختلف الأصعدة من آثار فيما يتصل بالموارد، تدعو أفريقيا المجتمع الدولي إلى أن يقدم لها الدعم الكافي لتحقيق هذه الغاية.

جيم - الصعيدان الوطني والمحلي

١٤ - تشدد أفريقيا على أهمية ما دعا إليه المؤتمر من ضرورة التخطيط وصنع القرار على نحو أكثر اتساقا وتكاملا على الأصعدة الوطني ودون الوطني والمحلي، وتدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز المؤسسات الوطنية والمؤسسات دون الوطنية و/أو المؤسسات المحلية أو الهيئات والعمليات المتعددة الأطراف ذات الصلة المعنية بالتنمية المستدامة، بما في ذلك التنسيق بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل بينها فعليا. وينبغي لهذه الهيئات أن تتضامن في ما بينها وأن تكفل تعميم مراعاة التنمية المستدامة على أعلى مستوى في أجهزة اتخاذ القرار في الحكومات، وفي القطاع الخاص، وفي منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، ينبغي لهذه الهيئات التنسيقية أن تتبع طريقة عمل تكفل مشاركة جميع الوزارات والهيئات الحكومية المختصة والجهات المعنية الأخرى لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة في تحقيق التنمية المستدامة.

١٥ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه، ينبغي الاسترشاد بما يلي، في إنشاء هيئات التنسيق وتعزيز عملها من أجل تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الوطني:

(أ) ينبغي أن تسمح ولايات هيئات التنسيق ومواقعها وهياكلها التنظيمية، بوجود روابط أفقية ورأسية، وأن تكفل تناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متكامل؛

(ب) ينبغي أن يكون تكوين هيئات التنسيق واسع النطاق بما يكفل المشاركة الكاملة والفعالة لجميع الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة والمجموعات الرئيسية. وينبغي أن تكفل الآليات التشاركية القائمة مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين مشاركة فعالة في عملية صنع القرار وتنفيذ الأنشطة؛

(ج) ينبغي أن تكون لهيئات التنسيق الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة هياكل لامركزية على الصعيد المحلي لتوجيه التنفيذ وكفالة تحقيق الأثر المنشود على هذا الصعيد. وينبغي تشجيع الهيئات الوطنية على الاعتراف بكل التجارب المكتسبة والدروس المستفادة والإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي وإدراجها في الحلول والاتفاقات المتعلقة بالاستدامة، وحثها على إدراجها في عمليات وضع السياسات العامة وصنع القرار على الصعيد الوطني؛

(د) ينبغي لهيئات التنسيق المعنية بالتنمية المستدامة أن توفر التوجيه لعملية وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط من أجل كفالة التآزر وتجنب حالات التداخل والازدواجية في ما يبذل من جهود؛

(هـ) ينبغي أن تعتمد هيئات التنسيق أو تحسِّن استخدام وتطبيق النهج والأدوات اللازمة، بما في ذلك التقييمات المتكاملة، لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن؛

(و) ينبغي لهيئات التنسيق أن تضطلع بدور توعوي ودعوي في ما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة وينبغي لها أن توفر منابر لتبادل الخبرات وإقامة الشبكات المعرفية؛

(ز) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أن تقدم بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وفي ظل شراكة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء آخرين، الدعم في مجال بناء القدرات وأن تشجع تبادل الخبرات والمعارف وإقامة الشبكات في ما بين هيئات التنسيق.

أهداف التنمية المستدامة

١٦ - تدرك أفريقيا الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه أهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة، على أن تتسق الأهداف المذكورة مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥) وأن تُدرج فيها، على أساس إعلان الألفية. ومع الأخذ في الاعتبار ضرورة ألا يؤدي وضع هذه الأهداف إلى صرف الجهود المبذولة والموارد المخصصة والتركيز عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، نشدد على أن معظم البلدان الأفريقية ما زالت متأخرة عن الركب وقد لا تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، تؤكد أفريقيا مجددا الحاجة إلى التعجيل بتقديم الدعم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٧ - وترى أفريقيا أنه من الأهمية بمكان أن تكون أهداف التنمية المستدامة مكملة للأهداف الإنمائية للألفية، بدلا من أن تكون بديلا عنها. ومن شأن الربط بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية ووضع أهداف تصبح جزءا من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يؤدي إلى تعزيز الاتساق في وضع السياسات وإلى مضاعفة قوة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا. ومن شأنه كذلك أن يؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد من الضغط على القدرات المؤسسية المحدودة لدى العديد من البلدان الأفريقية التي من الممكن أن تظل تجاهد لتحقيق مجموعة كبيرة من البرامج والخطط التي تبدو غير متصلة أو متنافرة أو منفصلة. ولا مفر، في هذا الصدد، من أن يتم تنفيذ العمليتين بالتعاون الوثيق والتآزر. وينبغي أن تتضمن أيضا أهداف التنمية المستدامة جميع أبعاد التنمية المستدامة، بما يكفل تحقيق مزيد من

التقارب في ما بين المسائل التي تتناولها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

١٨ - وتؤكد أفريقيا من جديد ضرورة أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى المبادئ التالية:

(أ) مبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، مع أخذ مختلف الظروف والقدرات والأولويات الوطنية في الحسبان؛

(ب) ضرورة أن تجسد الأهداف والغايات والمؤشرات الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، فضلا عن المسائل المتعلقة بحوكمة التنمية المستدامة؛

(ج) ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة عملية المنحى وأن تسمح بتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة على مر الزمن. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تندرج تحت هذه الأهداف غايات واضحة وقابلة للقياس ومصممة بحيث تراعي فيها مختلف الأولويات والحقائق والقدرات والمستويات الإنمائية على الصعيدين الإقليمي والوطني؛

(د) ضرورة أن تكون أهداف التنمية المستدامة ذات طابع عالمي وأن تتسم بالمرونة بما يكفي لتلبية مختلف الأولويات الوطنية؛

(هـ) وجوب أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، التي يجب التمسك بها وتنفيذها على نحو فعال ودعمها، وأن تكون مكملة لها؛

(و) وجوب أن تكون أهداف التنمية المستدامة مصحوبة بوسائل التنفيذ الكافية، ولا سيما التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛

(ز) ضرورة أن يؤدي تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى ترسيخ عملية إنمائية عادلة وشاملة للجميع ومحورها الإنسان؛

(ح) ضرورة أن توضع أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة إنمائية واحدة تعدها الأمم المتحدة.

١٩ - وما زال هدف القضاء على الفقر، والتحدي الأكبر الذي تواجهه القارة الأفريقية اليوم، يشكل شرطا لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، ترى أفريقيا ضرورة أن تتناول أهداف التنمية المستدامة المجالات ذات الأولوية التالية:

(أ) القضاء على الفقر؛

(ب) مكافحة الجوع وكفالة توفير الأمن الغذائي والتغذية؛

(ج) إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الكافية؛

(د) إتاحة فرص الحصول على التعليم الجيد والخدمات الصحية الجيدة؛

(هـ) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(و) تكافؤ فرص الجميع في الحصول على الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛

(ز) تحقيق النمو الاقتصادي المستدام الشامل للجميع؛

(ح) الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على التكيف، بما في ذلك مواجهة الآثار المترتبة على تغير المناخ؛

(ط) إيجاد فرص العمل اللائق؛

(ي) تعزيز تنمية الهياكل الأساسية؛

(ك) كفالة الحصول على الطاقة المستدامة بتكلفة معقولة؛

(ل) مكافحة تدهور الأراضي وإزالة الغابات والتصحر والجفاف؛

(م) التصدي لتحديات تغير المناخ، بطرق من بينها التكيف معه والتخفيف من آثاره؛

(ن) تعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه؛

(س) كفالة إمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا، بما في ذلك تكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ونقلها؛

(ع) تعزيز السلام والأمن.

٢٠ - وينبغي أن يستضاء في عملية وضع الأهداف والغايات والمؤشرات بنتائج العملية الأفريقية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتقرير التنمية المستدامة في أفريقيا الذي وضعت في سياقه مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة من أجل أفريقيا. وتتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، ووكالات الأمم المتحدة قيادة هذه العملية.

٢١ - ويوفر تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا وسيلة هامة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا وينبغي أن يشكل الفصل المتعلق بالصعيد الإقليمي في التقرير المقترح إعداده عن التنمية المستدامة في العالم. ولذلك ينبغي تقديم الدعم إلى عملية إعداد

تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا بما يكفل أن يصبح التقرير الوثيقة المرجعية الرسمية لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

٢٢ - وإضافة إلى إدراج أهداف التنمية المستدامة وما يتصل بها من غايات ومؤشرات في أطر العمل على الصعيد الإقليمي، ينبغي أيضا إدراجها في أطر العمل على الصعيدين دون الإقليمي والوطني. والواقع أن وجود إطار واضح وقابل للتنفيذ لمؤشرات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني أمر مهم من أجل زيادة فهمها وتوجيه طرائق الإدماج وتحديد نوع الروابط التي ينبغي أن تكون موجودة في ما بين مختلف القطاعات. وفي هذا الصدد، تدعو المنطقة المؤسسات العالمية والإقليمية ذات الصلة إلى دعم البلدان في وضع أطر لمؤشرات التنمية المستدامة وتطبيقها.

٢٣ - ولكفالة أن تكون العملية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة فعالة وجيدة التنسيق، تهيب أفريقيا بالمجتمع الدولي أن يقدم لها الدعم الكافي لتمكينها من إرساء عملية تشاورية فعالة واسعة النطاق تنبع من القاعدة إلى القمة لبلورة الأهداف والمؤشرات والغايات التي ينبغي أن تدعم أهداف التنمية المستدامة.

وسائل التنفيذ

٢٤ - تدرك أفريقيا أنها مسؤولة في المقام الأول عن تنمية نفسها، وقد خطت خطوات هامة في هذا الصدد. ومن الواضح مع ذلك أن المنطقة تحتاج إلى دعم خارجي يكمل جهودها، وخاصة في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة. ولذلك، ترى المنطقة أنه من المهم للغاية الوفاء بالالتزامات والتعهدات السابقة المتعلقة بوسائل التنفيذ، بما في ذلك التمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتنمية القدرات، والتجارة الدولية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. في هذا السياق، ينبغي للمجتمع الدولي الاستفادة من أوجه التآزر بين مختلف وسائل التنفيذ من أجل تحسين فعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية المستدامة. وتشعر أفريقيا بالغبطة إزاء تسليم المؤتمر بحاجة البلدان النامية إلى موارد إضافية من أجل التنمية المستدامة، وإزاء اعترافه أيضا بضرورة تعبئة موارد هامة من مصادر متنوعة واستخدام التمويل بفعالية.

ألف - التمويل

٢٥ - ترحب أفريقيا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر، وبالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة بعد ذلك بإنشاء عملية حكومية دولية توفر معلومات أوفى يهتدى بها في القرارات المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة. وتستمد المنطقةَ التشجيع من فكرة أن العملية ستقدِّر احتياجات التمويل، وستنظر في مدى فعالية الصكوك والأطر القائمة واتساقها وما تنطوي عليه من أوجه تآزر، وستقيّم المبادرات الإضافية بهدف إعداد تقرير يقترح خيارات بشأن

استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة من أجل تيسير تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفريقيا ممثلة تمثيلا جيدا، وسوف تشارك بنشاط في مداولات الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة والمكلف بتقدير احتياجات التمويل وإعداد استراتيجية تمويل التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تقدم أفريقيا التوصيات التالية:

(أ) ينبغي أن تستند عملية تحديد استراتيجية تمويل التنمية المستدامة إلى قاعدة عريضة، وأن تكون شفافة وشاملة، وأن تأخذ في الحسبان آراء جميع أصحاب المصلحة؛

(ب) ينبغي أن تستكشف العملية جميع مصادر التمويل الممكنة، بما فيها المصادر الداخلية والخارجية والعامة والخاصة. وينبغي أن تشمل هذه المصادر استراتيجيات لتمكين البلدان، وبخاصة البلدان النامية، من تعبئة موارد محلية إضافية من أجل التنمية المستدامة، من مصادر عدة من بينها مصادر مبتكرة؛ وآليات لتعزيز الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية وتوجيهها نحو الأهداف الإنمائية؛ وإنشاء حقوق سحب خاصة للمناطق النامية؛ وتوسيع نطاق تخفيف عبء الديون ليتجاوز مستوياته الحالية (وذلك على أساس ''القدرة على تحمل الديون'')؛ وخلق فرص لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تمويل المشاريع العامة ذات الفوائد الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة؛ والاستفادة من أدوات التمويل المتخصصة القائمة، مثل تلك المتعلقة بتغير المناخ، ومن بينها مرفق البيئة العالمية؛ ودور الاستثمار المباشر الأجنبي، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وخطة كفالة فعالية المعونة والتنمية؛

(ج) ينبغي أن تستغل العملية الجهود الرامية إلى النهوض بأوجه التآزر بين مختلف وسائل التنفيذ (التمويل، والتكنولوجيا، وتنمية القدرات والتجارة) لتعزيز الكفاءة في نشر الموارد واستخدامها؛

(د) ينبغي أن يركز تقييم احتياجات التمويل على أولويات البلدان في مجال التنمية المستدامة التي تتماشى مع أهدافها الإنمائية الوطنية، وينبغي أن تعطي الاستراتيجية الأولوية لاحتياجات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا؛

(هـ) ينبغي، علاوة على ذلك، أن توفر مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي والشركاء الآخرون منابر لإجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن استراتيجية التمويل في أفريقيا من أجل كفالة تقديم الأعضاء الأفارقة في لجنة تمويل التنمية المستدامة لإسهاماتهم بناء على الدراية التامة بأولويات المنطقة وشواغلها.

٢٦ - ومع المشاركة النشطة في العملية العالمية، تظل البلدان الأفريقية ملتزمة بالاستمرار في تعبئة الموارد المحلية (العامة والخاصة على السواء)، وتحسين بيئة الحوكمة الوطنية، ومواءمة

الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، والسعي إلى تحقيق اتساق السياسات، ووضع أو تعزيز سياسات وطنية تشجع الاستثمار من أجل تنفيذ الالتزامات المتصلة بالتنمية المستدامة.

٢٧ - وينبغي لمصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي دعم البلدان في ما يلي:

(أ) إجراء تقييم شامل لاحتياجات المنطقة من التمويل اللازم للتنمية المستدامة، لتهتدي به في تحديد موقفها في المفاوضات بشأن استراتيجية تمويل التنمية المستدامة؛

(ب) تجميع الأموال المتوفرة حاليا للمسائل ذات الصلة بالتنمية المستدامة بهدف تقديم صورة كاملة للموارد المالية المتاحة، وإيجاد أوجه تآزر، وتقييم الفجوات، ووضع استراتيجية لتعبئة موارد إضافية؛

(ج) القيام، في سياق الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، باستكشاف إمكانية إنشاء صندوق أفريقي للتنمية المستدامة مخصص للمجالات ذات الأولوية، مثل تنمية القدرات وإصلاح المؤسسات والعمليات؛ والبحث والتطوير من أجل دعم الابتكار وتوليد معارف جديدة؛ ووضع آليات لتطوير التكنولوجيا ونقلها وتكييفها وتطبيقها؛ وإجراء إصلاحات في السياسات المتعلقة بالهياكل الأساسية.

باء - تطوير التكنولوجيا ونقلها

٢٨ - ترى أفريقيا أن الحصول على تكنولوجيات آمنة ونظيفة ومستدامة بيئيا تتكيف مع الاحتياجات والظروف المحلية سوف يساعد المنطقة على الاستفادة من قاعدة مواردها الطبيعية الغنية دون تقويض استدامتها، ومن ثم المساهمة في التنمية المستدامة في المنطقة. ولكن معظم البلدان الأفريقية ليس لديها ما يكفي من إمكانيات الاستفادة من هذه التكنولوجيات لأنها تفتقر إلى الدراية التكنولوجية والمهارات والموارد والهياكل الأساسية، بما في ذلك المؤسسات وبيئة الأعمال اللازمة لحفز تطوير التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، كان لتشديد المؤتمر على ضرورة نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية أثر مشجع في أفريقيا. غير أن المنطقة تلاحظ الشرط الذي يوحي بأن هذا النقل ينبغي أن يكون متفَقا عليه. ولذلك، تكرر أفريقيا نداءها إلى المجتمع الدولي ليجعل من نقل التكنولوجيا تعهدا ملزما من جانب البلدان المتقدمة النمو.

٢٩ - وعلى الرغم من ذلك، تستمد أفريقيا التشجيع من تعهد المؤتمر بدعم عملية بناء القدرات العلمية والتكنولوجية، بسبل من بينها، التعاون فيما بين مؤسسات البحوث والجامعات والقطاع الخاص والحكومات والمنظمات غير الحكومية والعلماء. ومما يشجع أفريقيا أكثر، دعوة المؤتمر وكالات الأمم المتحدة المعنية إلى تحديد خيارات تتعلق بآلية للتيسير

تعمل على كفالة تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها. وستشارك أفريقيا بهمة في المناقشات لكفالة التعبير بشكل واف عن أولويات المنطقة وشواغلها فيما يتعلق بتطوير التكنولوجيا وتكييفها ونقلها.

٣٠ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، ترى أفريقيا أن تقرير الأمين العام عن إقامة آلية تيسير في مجال التكنولوجيا تعمل على تطوير التكنولوجيات النظيفة ونقلها ونشرها ينبغي أن يشمل الاعتبارات التالية:

(أ) ضرورة تناول جميع الخطوات التي تنطوي عليها عملية نقل التكنولوجيا، وبخاصة: '١' تحديد الحاجة والتكنولوجيا محل الاهتمام؛ '٢' المصادر التي يمكن من خلالها الحصول عليها وتكاليفها والمفاوضات المفضية إلى ذلك؛ '٣' النقل الفعلي للتكنولوجيا؛ '٤' تكييف التكنولوجيا وتعلم تشغيلها وصيانتها؛ '٥' استخدام التكنولوجيات التي يتم الحصول عليها ومواصلة تطويرها؛

(ب) ضرورة قيام الأمم المتحدة بإنشاء مجلس استشاري مستقل يستعين بمختلف وكالاتها لطرح تصورات مختلفة لتطوير التكنولوجيا ونقلها واستخدامها. فوجود نهج يتبع على نطاق المنظومة حيال التنمية ونقل واستخدام التكنولوجيا النظيفة أمر من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة من تنسيق أنشطتها فيما بين وكالاتها؛

(ج) إنشاء شبكة إقليمية من محاور ومراكز التفوق، مع الاستفادة من الشبكات والترتيبات المؤسسية القائمة، من أجل تقييم الاحتياجات وتحديد التكنولوجيات النظيفة وتطويرها وتكييفها ونقلها؛

(د) وضع استراتيجيات تنهض بالمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية في مجال الابتكار التكنولوجي وتعززها عن طريق زيادة الموارد المالية، وإقامة شراكات داخل المنطقة وخارجها لتطوير التكنولوجيا، وتشجيع الشراكات فيما بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والحكومات؛ ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء آلية لمساعدة البلدان على تحديد التكنولوجيات المتوفرة والمستجدة واقتنائها من مصادرها وتكييفها واستخدامها قدر الإمكان في الواقع العملي؛

(هـ) دور الشراكات بين الحكومات والمؤسسات التجارية والمجتمع المدني في تحديد واختبار التكنولوجيات والنُّهج الجديدة وتوسيع نطاق الواعدة منها. وينبغي أن يشمل ذلك دور التمويل العام في تعبئة استثمارات خاصة مستدامة؛

(و) اتفاقات لتعزيز التنسيق والتآزر بين مختلف مبادرات نقل التكنولوجيا وإنشاء آليات وشبكات للتكنولوجيا. وينبغي الاستفادة من مثل تلك الآليات والشبكات في تطوير تكنولوجيات خضراء تستخدم على نطاق أوسع في أغراض التنمية المستدامة ونشرها ونقلها؛

(ز) خيارات لإنشاء آليات تمويل إقليمية لإعانة البلدان النامية على تغطية التكاليف المرتبطة بتطوير التكنولوجيا وتكييفها ونقلها ونشرها. وينبغي أن يشمل ذلك التدريب ويغطي أية جعائل أو رسوم الترخيص إذا لم يكن لدى مالكي التكنولوجيات استعداد للتنازل عنها؛

(ح) دعم دولي من أجل إنشاء آلية لتطوير ونقل التكنولوجيا في أفريقيا، ولا سيما التكنولوجيات التي يمكن أن تساعد أفريقيا على استغلال قاعدة مواردها الطبيعية الغنية بشكل أفضل دون تقويض استدامتها.

جيم - تنمية القدرات

٣١ - تعتبر أفريقيا تنمية القدرات بكل أوجهها، بما فيها الأوجه المتعلقة بالموارد البشرية والأوجه التنظيمية والمؤسسية، أمرا حاسما في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة في المنطقة. وفي هذا الصدد، تدرك المنطقة ضرورة القيام على سبيل الأولوية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية شاملة لتنمية القدرات من أجل المضي في تنفيذ خطتها للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى المجتمع الدولي، تسعى أفريقيا إلى تعزيز الشراكات مع العناصر الفاعلة غير التقليدية والقطاع الخاص، داخل القارة وخارجها على حد سواء، من أجل تعبئة الموارد والقدرات لأغراض التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تجدد أفريقيا تأكيدها على الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل لخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٣٢ - وتقدّر أفريقيا تشديد المؤتمر على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ودعوته إلى تعزيز التعاون التقني والعلمي، بطرق من بينها التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، فضلا عن تأكيده مجددا على تنمية الموارد البشرية، بطرق من بينها التدريب ونقل المعارف. وتكرر المنطقة الدعوة التي وجهها المؤتمر إلى وكالات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى لدعم البلدان النامية في بناء القدرات من أجل تطوير اقتصادات شاملة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد.

٣٣ - وفي ضوء ما تَقدم، ترى أفريقيا أن يدعم المجتمع الدولي الإجراءات التالية:

(أ) تنقيح الإطار الاستراتيجي لتنمية قدرات الاتحاد الأفريقي - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بهدف تعزيز بناء القدرات على تنفيذ التزامات التنمية المستدامة. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية الجديدة مؤشرات واضحة وقابلة للقياس لرصد وتقييم التدخلات التي تتناول التقدم المحرز في المنطقة في مجال تنمية القدرات؛

(ب) وضع استراتيجيات وطنية لتنمية القدرات تأخذ منظورا أوسع نطاقا يجسد جميع جوانب تنمية القدرات، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي والمؤسسي؛

(ج) إصلاح المناهج التعليمية في أفريقيا لتشمل تنمية المعارف والمهارات لأغراض التنمية المستدامة على جميع المستويات؛

(د) تعزيز التنسيق والتآزر بين مختلف مبادرات تنمية القدرات في الاتفاقات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

دال – الالتزامات الطوعية

٣٤ – ترحب أفريقيا بالالتزامات التي دخلت فيها طوعا جميع الجهات المعنية خلال المؤتمر وطوال عام ٢٠١٢ من أجل تنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومشاريع وإجراءات عملية المنحى تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتشدد على أهمية هذه الالتزامات الطوعية، التي من شأنها مساعدة المنطقة على ترجمة مختلف نتائج المؤتمر إلى برامج وإجراءات عملية المنحى بهدف تعزيز التنمية المستدامة وتحقيقها في المنطقة. ولذلك، فمن الضروري أن تستفيد البلدان الأفريقية استفادة كاملة من تلك الالتزامات الطوعية وأن تعزز توسيع نطاق المبادرات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، ستسعى البلدان الأفريقية إلى ما يلي:

(أ) العمل مع المنظمات المانحة من أجل القيام على نحو أفضل بتعريف وتحديد البلدان المستهدفة/المستفيدة، والآليات اللازمة للحصول على التمويل والدعم التقني وتفعيلهما، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات؛

(ب) العمل مع مختلف المنظمات المانحة لكفالة اتّباع نُهج أكثر تنسيقا وتكاملا للوفاء بالالتزامات، لأن ذلك من شأنه أن يعزز التآزر وأن يكفل الفعالية في الوفاء بالالتزامات؛

(ج) إشراك المنظمات المانحة والبلدان المستفيدة في استحداث وتنفيذ إطار ومنتديات للرصد والمتابعة والمساءلة والحوار في الآجال القصير والمتوسط والبعيد من أجل متابعة الوفاء بالالتزامات وكفالته؛

(د) اتّباع نهج استباقي في الإعراب للمنظمات المانحة عن اهتمامها بالمشاركة في المبادرات ذات الصلة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة للبلدان التي لم تستهدفها تلك المبادرات بالتحديد؛

(هـ) الدعوة إلى التعهد بمزيد من الالتزامات المحددة بشأن التنمية المستدامة في المجالات ذات الأولوية. وتشمل تلك المجالات القضاء على الفقر؛ واقتصاديات التنمية المستدامة والمالية والتجارة؛ وقياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة؛ والتأهب للكوارث الطبيعية؛ وتدهور الأراضي ومكافحة التصحر؛ والمساواة بين الجنسين؛ وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(و) العمل مع المنظمات المانحة على توثيق الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ونشرها في أثناء تنفيذ الالتزامات.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، تناشد أفريقيا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركاءها القيام بما يلي:

(أ) التوسط لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمات المانحة والبلدان المستهدفة والمستفيدة لكفالة توفير الدعم المعتزم تقديمه بطريقة تتسم بالكفاءة؛

(ب) تحديد البلدان غير المستهدفة والدعوة إلى إدراجها في البرامج ذات الصلة؛

(ج) إقامة منتديات لتبادل الخبرات والتشجيع على إقامة شبكات معرفية بين البلدان وسائر أصحاب المصلحة، مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويتمثل الهدف من ذلك في الإسهام في تنفيذ الالتزامات بفعالية وزيادة الممارسات الجيدة والتجارب الناجحة وتوسيع نطاقها.

المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٦ - يسر أفريقيا أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة دعا إلى مواصلة جهود مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وتعزيز تلك الجهود، وإلى تعزيز الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، ترحب المنطقة بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على عقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤، بالاستناد إلى برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، واتّخاذ الجمعية العامة فيما بعد، في دورتها السابعة والستين، القرار الذي يحدد طرائق عقد ذلك المؤتمر. وتسعى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية إلى التحضير بفعالية للمؤتمر والمشاركة فيه وكفالة معالجة أولويات المنطقة واهتماماتها بصورة وافية في نتائج المؤتمر. وفي هذا الصدد، فإن أفريقيا:

(أ) تعيد تأكيد أهمية المؤتمر في تعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس والارتقاء به، وبالتالي تمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحقيق التنمية المستدامة، وضرورة اتخاذ إجراءات للتوعية بأهمية المؤتمر وإبراز دوره؛

(ب) تشدد على ضرورة أن يتوصل المؤتمر إلى نتائج جريئة وطموحة تستند إلى ما سبقه من عمليات، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واستراتيجية موريشيوس+٥. وبناء على ذلك، تدعو أفريقيا إلى الاستناد في الوثيقة الختامية للمؤتمر إلى التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس؛

(ج) تؤكد أهمية التحضير بهمة للمؤتمر على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومن ثم ضرورة تعبئة موارد كافية وتوفيرها من أجل بناء القدرات ودعم الأنشطة الوطنية والإقليمية التحضيرية للمؤتمر، وتمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية ومشاركتها الفعلية في المؤتمر؛

(د) تحث منظومة الأمم المتحدة على توفير الدعم الفعال والمنسق لما تضطلع به الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية من أعمال تحضيرية وطنية وإقليمية، وتشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المشاركة في تلك العملية مشاركة نشطة بالعمل عن كثب مع الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسائر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية مثل لجنة المحيط الهندي.

برنامج العمل على وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي

٣٧ - تُقر أفريقيا منذ وقت طويل بضرورة وضع مؤشرات مرجعية جديدة لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لاقتصاداتها، إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، فإن المنطقة دعت إلى استخدام المؤشرات الجديدة والدليل القياسي للتنمية البشرية لفهم حالة اقتصاداتها على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، ترى أفريقيا أن من الأهمية بمكان اعتماد سياسات تعزز دمج التكلفة البيئية الحقيقية الناجمة عن أنماط الإنتاج والاستهلاك في نماذج المحاسبة، من أجل معالجة أسباب تدهور الموارد الطبيعية واستنفادها، لا أعراضهما.

٣٨ - ورغم الجهود الرامية إلى سد تلك الفجوة من خلال العديد من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، فإن البلدان الأفريقية لا تزال تعاني من محدودية القدرات المؤسسية وضعف النظم الإحصائية. ولذلك، ترحب أفريقيا بدعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقا تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي من أجل توجيه القرارات السياساتية على نحو أفضل. وتتطلع المنطقة إلى نجاح اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في استهلال برنامج للعمل في هذا المجال، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وسائر مؤسساتها المعنية، بما فيها المنظمات العاملة في المنطقة. وسيتيح ذلك لأفريقيا فرصة إجراء تقييم حالة اقتصاداتها تقييما أكثر دقة واعتماد سياسات تستوعب التكاليف الاجتماعية والبيئية للنمو بما يوجهها على نحو أفضل في اتّباع مسارات التنمية المستدامة. وفي ضوء ما تقدم، ترى أفريقيا ما يلي:

(أ) ينبغي أن توفر اللجنة الإحصائية لأفريقيا منبرا في المنطقة يتيح مناقشة موقف أفريقيا إزاء برنامج العمل على وضع مقاييس مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي وكفالة استنارته. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنسق مختلف أفرقتها العاملة تنسيقا فعالا بهدف كفالة إقامة صلات فعالة فيما بينها وبين اللجان ذات الصلة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة؛

(ب) ينبغي أن تضع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إطارا إداريا لتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات، مع مراعاة ضرورة النظر في إحصاءات ومؤشرات مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي وغيره من المؤشرات الاقتصادية مستمدة من نظام الحسابات القومية لتوفير قياسات أشمل للتنمية المستدامة؛

(ج) على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تكثف هي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي الدعم المقدم للبلدان الأفريقية في سياق الأُطر الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، من أجل تمكين تلك البلدان من المشاركة الفعالة في برنامج العمل على وضع مقاييس مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي؛

وينبغي أن تكفل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إقامة روابط فعالة مع المنتديات الإقليمية ذات الصلة لضمان مراعاة الأولويات والاهتمامات الخاصة بالمنطقة، وكذلك التحديات والقيود، في المناقشات العالمية.

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

٣٩ - تشيد أفريقيا بالإعلانات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي إعلانات تتماشى وطريقة تفكيرها. وتكرر المنطقة التأكيد على أن الاقتصاد الأخضر ليس إلا أحد الأدوات أو السبل المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستند الاقتصاد الأخضر بصورة أساسية إلى الأولويات والخطط الوطنية، وألا يُستغل كشرط للحصول على المعونة ويصير عائقا أمام التجارة. وينبغي إتاحة الانتقال إلى سياسات الاقتصاد الأخضر من خلال الوسائل المناسبة لتنفيذها مع مراعاة مستوى التنمية في المنطقة.

٤٠ - وأفريقيا منخرطة بالفعل في المناقشات الدائرة بشأن الاقتصاد الأخضر، وهو موضوع نوقش في العديد من المنتديات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، اعتمدت بعض البلدان الأفريقية استراتيجيات لتحقيق النمو الأخضر وتنتهجها في قطاعات مختارة. ومع ذلك، وفي ضوء ما أُعرب عنه من شواغل فيما يتعلق بالانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ترى أنه من الحصافة اعتماد نهج تدريجي يركز على قطاعات اقتصادية مختارة حيث يمكن للاستثمارات المحددة الهدف والمصحوبة بتدابير تمكينية أن تحفز النمو الأخضر الشامل. ولهذا السبب، يشير العديد

من الشركاء في التنمية حاليا إلى النمو الأخضر الشامل بدلا من الاقتصاد الأخضر، الذي قد يوحي بضرورة إدخال تغييرات تحويلية جذرية.

٤١ - وفي ضوء ما تقدم، فإن أفريقيا:

(أ) ستواصل التداول بشأن نموذجي الاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر بهدف فهم الآثار المترتبة عليهما في المنطقة على نحو أفضل؛

(ب) ستعتمد نهجا تدريجيا يركز الجهود الأولية على فهم التحديات الماثلة أمام النمو الأخضر الشامل والفرص المتاحة لتحقيقه في قطاعات اقتصادية مختارة؛

(ج) ستستفيد من الزخم الذي أحدثه المؤتمر في الحفز على اتخاذ إجراءات محلية لكفالة الاستدامة والتنمية في مجال النمو الأخضر تحقيقا للتوسع العمراني المستدام؛

(د) ستسعى إلى تهيئة بيئة مواتية من شأنها تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، وتمكين قطاعي الأعمال التجارية والصناعة من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وكفالة إسهام النمو الأخضر في تحقيق الهدف العام المتمثل في القضاء على الفقر؛

(هـ) تدعو البلدان المتقدمة إلى الإسراع بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن تطوير التكنولوجيا الملائمة والدراية الفنية المرتبطة بها، ونقلهما ونشرهما بشروط مواتية؛

(و) تحث المجتمع الدولي على تعبئة موارد مالية إضافية لدعم البلدان الأفريقية التي قررت وضع وتنفيذ استراتيجيات لتحقيق النمو الأخضر الشامل وخطط تتسق مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية؛

(ز) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر الشركاء الإقليميين أن يدعموا جهود التنمية المستدامة في أفريقيا بوسائل منها ما يلي:

'١' تقييم التحديات الماثلة والفرص المتاحة أمام السعي إلى تحقيق النمو الأخضر الشامل لفائدة جدول أعمال التنمية فيها؛

'٢' دعم استحداث سياسات واستراتيجيات في مجال النمو الأخضر الشامل في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

'٣' إنشاء آليات لتبادل مجموعات الأدوات وأفضل الممارسات في تطبيق السياسات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر/النمو الأخضر والأمثلة الجيدة على السياسات التي تعزز النمو الأخضر الشامل؛

'٤' وضع وتطبيق منهجيات لتقييم السياسات المتعلقة بالنمو الأخضر الشامل.

المجالات المواضيعية والقضايا الشاملة لعدة قطاعات

٤٢ - ترى أفريقيا أن المجالات المواضيعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ذات صلة بجدول أعمال التنمية المستدامة في المنطقة. وقد أعدّت المنطقة برامج وخطط عمل تتعلق بمعظم تلك المجالات والمسائل. وفي هذا الصدد، ستنفذ أفريقيا نتائج المؤتمر ضمن الأطر الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية القائمة، التي يمكن استعراضها لتناول النتائج. وسيوفر الدعم الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة عن طريق آلية التنسيق الإقليمي المعنية بأفريقيا إطارا فعالا لتنسيق الدعم بهدف تنفيذ تلك النتائج.

٤٣ - وفي هذا الصدد، ترى أفريقيا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يقوم بما يلي:

(أ) دعم استعراض وتعزيز البرامج وخطط العمل الإقليمية القائمة لتضمينها، حسب الاقتضاء، ما يتصل بها من مسائل مواضيعية ومشتركة بين القطاعات على النحو المحدد في الوثيقة الختامية للمؤتمر؛

(ب) دعم آلية التنسيق الإقليمي المعنية بأفريقيا لتنفيذ جداول الأعمال وخطط العمل التي وضعتها مختلف المجموعات التابعة لها لكفالة دعم منسق لتنفيذ نتائج المؤتمر على الصعيدين الإقليمي والوطني.

أفريقيا

٤٤ - ترحب أفريقيا بتخصيص مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فرع محدد من الوثيقة الختامية للمنطقة. وترحب بدعوة المؤتمر للمجتمع الدولي إلى تعزيز الدعم والوفاء بالالتزامات من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة، بما في ذلك التنفيذ الفعال لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتكرر أفريقيا تأكيد هذا النداء، وكذلك النداء الذي يحث الشركاء في التنمية على دعم المنطقة في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسات الديمقراطية، بما يتسق مع الأولويات الوطنية، وبذل جهود متواصلة لزيادة تدفق موارد جديدة وإضافية لتمويل التنمية.

٤٥ - وتسلم أفريقيا بأن أساس التنمية المستدامة يكمن في الحوكمة الرشيدة، وقد خطت خطوات هامة نحو تعميق الحوكمة في المجالين السياسي والاقتصادي، وكذلك بناء المؤسسات.

٤٦ - وتعزيزا للزخم الذي تولد فيما يتصل بتحقيق التنمية المستدامة، تدعو أفريقيا المجتمع الدولي إلى:

(أ) دعم الجيل الجديد من القادة من خلال توفير التمويل اللازم للعمليات الانتخابية ذات المصداقية التي تستجيب للحاجة إلى التغيير والإصلاحات ووجهات النظر الجديدة في السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز الدعم المقدم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي مبادرة جيدة لتعزيز الحوكمة في المنطقة. وسيقطع التنفيذ الفعال لخطط العمل الوطنية المنبثقة من عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران شوطا طويلا في تحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات في البلدان؛

(ج) تنشيط الإرادة والالتزام السياسيين لتمكين أفريقيا من تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، من قبيل الأهداف تلك الواردة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

(د) دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تكون لها معالم واضحة لتحقيق نتائج في سياق كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة؛

(هـ) دعم إنشاء آلية لتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا تُمكن من تعبئة الموارد على جميع المستويات بشكل فعال وجيد التنسيق بما يكفل فعالية تنفيذ الالتزامات المتصلة بالتنمية المستدامة في المنطقة.

الخلاصة وسبل المضي قدما

٤٧ - تشيد المنطقة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة نظرا لإطلاقه سلسلة من العمليات الحكومية الدولية الحاسمة التي ستحدد في نهاية المطاف أثر المؤتمر على الخطة العالمية للتنمية المستدامة. ولكل هذه العمليات أهمية بالغة بالنسبة لأفريقيا، لأنها تعالج أموراً تؤثر كثيرا في خطة التنمية المستدامة في المنطقة.

٤٨ - وتقف أفريقيا على أهبة الاستعداد للمشاركة بفعالية في هذه العمليات الحكومية الدولية، من أجل كفالة معالجة أولوياتها وشواغلها بصورة وافية في نتائجها. وتشمل هذه العمليات والنتائج ما يلي: المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ ووسائل التنفيذ (التمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وتنمية القدرات)؛ والبرنامج الخاص بوضع مقاييس أوسع نطاقا مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٩ - وسوف تستعين أفريقيا بنموذج الشراكة في العملية التحضيرية على صعيد أفريقيا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من أجل ضمان التنفيذ الفعال لنتائج المؤتمر في المنطقة. ولن تفقد أفريقيا الزخم وسوف تشارك في عملية التنفيذ بتصميم أكثر مما أبانت عنه في

الفترة التحضيرية. ويعتبر هذا الأمر حاسما، لأن التنمية المستدامة ليست خيارا في اختيار طرق تحويل الاقتصادات والمجتمعات الوطنية. بل هي تحد يجب أن تتصدى له أفريقيا من أجل البقاء على المدى الطويل. لذلك، تدعو أفريقيا شركاءها في التنمية لمرافقتها بشكل فعال في تنفيذها للنتائج.

٥٠ - وستعتبر هذه الوثيقة الختامية وثيقة قابلة للتعديل يجرى تحديثها على أساس ما يستجد من تطورات ومعلومات. وفي هذه الصدد، ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتحديث الوثيقة بالتشاور الوثيق مع مكتب الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، والبعثات الأفريقية الدائمة في أديس أبابا، ومنسق المجموعة الأفريقية في نيويورك. وستشكل الوثيقة الإسهام الجماعي لأفريقيا في الدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة وعمليات الجمعية العامة المتصلة بمتابعة نتائج المؤتمر. وسوف تشكل أيضا الأساس لخطة عمل بشأن النتائج سيشترك في إعدادها وتنفيذها الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين على الصعد الإقليمي، ودون الإقليمي، والوطني، والمحلي.

٥١ - وستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، في ظل التشاور مع رئيس الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ومنسق المجموعة الأفريقية في نيويورك، بتنسيق هذه الوثيقة الختامية والعمل على كفالة تقديمها في المنتديات الإقليمية المعنية، بما في ذلك الدورة العادية العشرون لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، والاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

شكر وتقدير

٥٢ - نشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والشركاء الآخرين لدعمهم لأفريقيا في تحضيرها بصورة وافية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومشاركتها الفعالة فيه ولتيسير متابعة نتائج المؤتمر في المنطقة وتنفيذها.

٥٣ - ونشيد كذلك باللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للنجاح في عقد الاجتماعات الإقليمية المعنية بحالة التنفيذ في أفريقيا توطئة للدورة العشرين للجنة التنمية المستدامة.

٥٤ - ونعرب عن امتناننا للازار ماكايات سافويس، سفير جمهورية الكونغو لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس مكتب الدورة الثامنة للجنة الأمن الغذائي

والتنمية المستدامة الذي أدار باقتدار مداولات الاجتماع بحيث كلل بالنجاح وأسفر عن نتائج مثمرة.

٥٥ - وختاما، نعرب عن عميق امتناننا لشعب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لما أبداه من كرم وحسن ضيافة خلال إقامتنا في أديس أبابا.